

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
IN THE NAME OF ALLAH, THE BENEFICENT, THE MERCIFUL



DAR AL-MAAL AL-ISLAMI TRUST

دار المال الإسلامي القابضة

جدول الأعمال

الاجتماع السنوي العام العادي الأربعين
لمالكي شهادات الوحدات السهمية

المنعقد يوم السبت 24 سبتمبر 2022م الساعة العاشرة صباحاً

من خلال وسيلة الاتصال الإلكترونية المرئية
على الرابط التالي:

<https://us06web.zoom.us/j/83616179833?pwd=aG11RytKRXg3NUNVSOZzemtLNU9hQT09>

Meeting ID: 836 1617 9833

Password: 604216

الاجتماع السنوي العام العادي الأربعين لمالكي شهادات الوحدات السهمية
لدار المال الإسلامي القابضة
المنعقد من خلال وسيلة الاتصال الألكترونية المرنية
في تمام الساعة العاشرة صباح يوم السبت 24 سبتمبر 2022م

جدول الأعمال

- (1) تلقي بيان الرئيس وتقرير مجلس المشرفين.
- (2) تلقي تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
- (3) تلقي تقرير المراجعين للبيانات المالية الموحدة والمراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.
- (4) تلقي البيانات المالية الموحدة والمراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.
- (5) التصديق على مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين.
- (6) الموافقة على تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2022م.
- (7) قبول استقالة الدكتور / عبد العزيز عبد الله الفدا من مجلس المشرفين

البند الأول

تلقى بيان الرئيس وتقرير مجلس المشرفين

مرفق بيان الرئيس وتقرير مجلس المشرفين المعروض على الاجتماع السنوي العام العادي الأربعين لمالكي شهادات الوحدات السهمية لدار المال الإسلامي القابضة المنعقد وفقاً لأحكام المادة (8) من وثيقة التأسيس. وقد تم نشرهما بالموقع الإلكتروني للدار بتاريخ 22 أغسطس 2022م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

"تقرر انه قد تم تلقي بيان سمو رئيس مجلس المشرفين وتقرير مجلس المشرفين".

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.



السادة الكرام / حملة الوحدات السهمية
دار المال الإسلامي القابضة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نيابة عن مجلس المشرفين، يسرني أن أقدم التقرير السنوي الاربعين لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.

يسعدني أن أشير إلى الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها للمجموعة خلال عام 2021م. كان عام 2021م عاماً آخرأ من الاضطرابات غير العادية، مع التعافي من جائحة كورونا (Covid-19)، وهي صورة مختلطة حول العالم. تأثر العديد من زملاتنا سلباً في حياتهم الشخصية أو العملية. حتى الآن، مازلنا نشهد ظهور سلالات جديدة من (Covid-19) وقد استوجب تبني مبادرات تتصف بالمرونة باستمرار، مع التركيز في أربع ركائز أساسية: الشفافية - الأمان - التفوق - والابتكار.

واصلت المجموعة حول العالم حماية حقوق مالكي الوحدات السهمية، مع ضمان الوضع الصحي للزملاء ودعم عملاتنا وأصحاب المصلحة الآخرين. كانت الروح التي أظهرها زملاتنا طوال الوقت، على الرغم من الظروف الصعبة في كثير من الأحيان، مثالية ونحن فخورون جداً بالطريقة التي خرجنا بها جميعاً من عام 2021م بنمو مستدام. لقد واصلنا الاستثمار في مستقبل المجموعة، بما في ذلك زيادة استثماراتنا في الابتكار والتكنولوجيا، ولدينا الآن مجموعة متنوعة من فرص تطوير الأعمال والشراكات المثمرة مع المستثمرين.

تظل شبكة الفروع وأعمال البيع بالتجزئة من العوامل التنافسية الرئيسية للمجموعة، وكتنهما مولدات قوية ذات جودة عالية وتوفر تدفقات دخل أعلى وعائد مجز على رأس المال. لذا فنحن نعمل جاهدين على تحسين قدراتنا وخدماتنا نحو تجاوز توقعات عملاتنا، مما سيساعد على تحقيق هوامش ربحية أعلى، فضلاً عن كونها مصادر متزايدة للدخل المستدام.

بعد انتعاش قوي عام 2021م، بدأ الاقتصاد العالمي الميل الى تباطؤ واضح وسط تهديدات جديدة من سلالات جائحة كورونا (Covid-19) وارتفاع مستويات التضخم والديون وعدم المساواة في الدخل التي يمكن أن تعرض الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة للخطر. وفقاً للبنك الدولي، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بشكل ملحوظ من 5.5% عام 2021م إلى 2.9% عام 2022م مع تضخم ركودي، يصل الى 1.5% عام 2023م، مع تدد الطلب المكبوت، بسبب حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بمنافع السياسات المالية والنقدية المتبعة، على المستوى العالمي.



يشير الانتشار السريع لسلالة (Omicron) إلى أن الوباء من المحتمل أن يستمر في التأثير السلبي في النشاط الاقتصادي على المدى القريب. بالإضافة إلى ذلك، فإن التسارع الملحوظ في الاقتصادات الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين، سيؤثر في الطلب الخارجي في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة. في الوقت الذي تفتقر فيه الحكومات في العديد من الاقتصادات النامية، إلى حيز السياسات لدعم الأنشطة إذا لزم الأمر، وتفشي جائحة كورونا (Covid-19)، والاختناقات في سلاسل التوريد المستمرة والضعف التضخمية، والإنفاق الحكومي، والسياسات النقدية في مناطق مجهولة، ونقاط الضعف المالية المرتفعة في مساحات شاسعة في العالم، كل هذا قد يؤدي إلى احتمال زيادة خطر الهبوط الاقتصادي الحاد.

سيترافق التباطؤ مع تباين متزايد في معدلات النمو بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية، ويتوقع العديد من المحللين أن ينخفض النمو في البلدان المتقدمة من 5% عام 2021م إلى 3.8% عام 2022م و2.3% عام 2023م - بسرعة كافية ومعقدة، في حين أنها معتدلة، لإعادة الإنتاج إلى مستويات ما قبل الجائحة. ومع ذلك، بالنسبة إلى العديد من الاقتصادات الضعيفة، فإن الانتكاسة سوف تكون أكبر؛ وسيكون ناتج الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات أقل بنسبة 7.5% عن مستويات ما قبل انتشار الجائحة.

وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع التضخم - الذي يؤثر في العمال ذوي الدخل المنخفض بشكل خاص - يقيد السياسة النقدية. في الاقتصادات العالمية والمتقدمة، يسير التضخم بأعلى معدلاته منذ عام 2008م؛ فقد سجلت الولايات المتحدة أعلى مستوى للتضخم على مدى 41 عاماً حيث بلغ نسبة 8.6% في مايو 2022م. كما ارتفع التضخم في المملكة المتحدة إلى أعلى مستوياته على مدى 40 عاماً حيث بلغ 9.1% في مايو 2022م. أما منطقة اليورو فقد بلغ مستوى التضخم 8.1% في مايو 2022م. وفي الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وصل إلى أعلى مستوياته منذ عام 2011م. كما قامت العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية بالتقليل من سياسات توفير السيولة سعياً إلى احتواء الضغوط التضخمية - حتى قبل اكتمال الانتعاش بفترة طويلة.

في 4 مايو 2022م، رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة القياسي بمقدار نصف نقطة في المائة، بما يتماشى مع توقعات السوق. تعتبر هذه الخطوة الأكثر جرأة حتى الآن في معركته ضد ارتفاع التضخم على مدى الـ 40 عاماً. هذا هو الارتفاع الأكبر في عقدين من الزمن. في 15 يونيو 2022م، وافق بنك الاحتياطي الفيدرالي على أكبر زيادة في أسعار الفائدة بمقدار ثلاثة أرباع نقطة مئوية، إلى مستوى فائدة يتراوح بين 1.50% و1.75%. هذه الزيادة هي الأكبر منذ أكثر من ربع قرن، سعياً لكبح ارتفاع التضخم الذي وصل إلى 8.6% في مايو 2022م. تتوقع الأسواق الآن أن يواصل بنك الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة بقوة في الأشهر المقبلة إلى مستويات 2.75% - 3.00%.



يبدو أن أسعار النفط عالقة في نطاق مستويات ضيقة مع ضعف الطلب العالمي على النفط، تزامناً مع استمرار السحب من الاحتياطيات الاستراتيجية، مع تزايد التوقعات بأن أوروبا قد توافق على كبح مشتريات النفط من روسيا. لقد خفضت السوق توقعاتها للطلب العالمي على النفط لعام 2022م، بمقدار مليون برميلًا يوميًا، إلى مستوى 100 مليون برميل يوميًا، بسبب ارتفاع أسعار النفط، وتدهور توقعات النمو، وتصاعد التوترات الجيوسياسية. في أبريل 2022م، بلغ متوسط سعر برميل نفط خام برنت 104.58 دولارات أمريكية ("دولار")، مقارنة بمتوسط السعر 49.99 دولارًا في يناير 2021م. إلا أنه في 9 يونيو 2022م، لامس سعر برميل نفط خام برنت 123.53 دولارًا.

وفقًا للبنك الدولي، من المتوقع أن ترتفع أسعار الطاقة أكثر من 50% خلال عام 2022م، قبل أن تبدأ التراجع في عامي 2023م و2024م.

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في أزمة إنسانية مكلفة تتطلب حلًا سلميًّا. في الوقت نفسه، ستسهم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الصراع في تباطؤ كبير في النمو العالمي عام 2022م وتسريع معدلات التضخم، وزيادة أسعار الوقود والغذاء بمعدلات سريعة، مما سيضر بالفئات الضعيفة من السكان في البلدان المنخفضة الدخل. من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 6.1% عام 2021م إلى 3.6% عام 2022م و1.5% عام 2023م، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، بعد عام 2023م، من المتوقع أن يصل النمو إلى نحو 3.3% على المدى المتوسط. لقد شهدت أسعار السلع الغذائية ارتفاعًا كبيرًا بسبب الحرب، حيث إن روسيا وأوكرانيا منتجان رئيسان للحبوب. كما أن الظروف الجوية غير المواتية قد أدت إلى خفض الغلة، ومن ثم أسهمت في تقليص مستوى المعروض. كما أن ضغوط الأسعار أدت إلى زيادة مستويات التضخم بحلول 2022م بنسبة 5.7% في الاقتصادات المتقدمة، 8.7% في الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة، أي 1.8% و2.8% أعلى مما كان متوقعًا في أوائل يناير 2022م. إن جهودًا متعددة الأطراف للاستجابة للأزمة الإنسانية، ومنع المزيد من التفتت الاقتصادي، والحفاظ على السيولة العالمية، وإدارة ضائقة الديون، ومعالجة تغير المناخ، وإنهاء الوباء، من الأمور الأساسية والملحة.

تمثليًا مع التزام المجموعة تجاه مساهمينا، فقد واصلنا تعزيز المبادرات عبر مناطق أعمال المجموعة. تتضمن هذه المبادرات تعزيز ممارسات التنوع والشمول لدينا لتعزيز التزامنا بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). وفقًا للخبراء، سيحتاج العالم إلى استثمار في حدود 9.2 تريليونات دولار سنويًا في القطاعات الأكثر تلوًا على مدى العقود الثلاثة المقبلة، إذا كان القصد هو تحقيق أهداف باريس للمناخ. لقد أدركنا منذ فترة طويلة أن التغيرات المناخية تمثل أحد أكبر التحديات في



عصرنا وتأثيرها الواسع في البيئة وصحة الإنسان، فضلاً عن قدرتها على إعاقة النمو الاقتصادي. لذا يتضمن نهجنا تحديد أهداف قابلة للتحقق للمساهمة في التقليل من الانبعاثات.

من المتوقع أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5.9% بشكل عام خلال 2022م، بعد نمو بنسبة 2.2% خلال عام 2021م. ومن المرجح أن يستمر التعافي عام 2022م على المدى المتوسط، مدفوعاً بتحسين أسعار النفط والغاز. كما أن القطاعات غير النفطية شهدت أيضاً انتعاشاً بقوة بنهاية عام 2021م، أي بعد فترة جائحة كورونا (Covid-19) وبداية عام 2022م. يعزى هذا الانتعاش إلى انتشار التطعيم الناجع على نطاق واسع في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، وتخفيف القيود المفروضة للحد من انتشار الوباء، والتطورات في أسواق الطاقة. ونتيجة لذلك، تحسن العجز المالي بشكل ملحوظ مع وصول الأرصدة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات ما قبل الجائحة عام 2021م مع تعزيز أسعار الطاقة وعائدات الصادرات. كمصدر رئيس للنفط والغاز، ستستفيد دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً من التغييرات في أسواق الطاقة التي أحدثتها الحرب الروسية الأوكرانية؛ فقد تشهد دول مجلس التعاون الخليجي فوائض مالية كبيرة، مما قد يساعدها على حفز ثقة المستهلك والاستثمارات.

إن المملكة العربية السعودية، أكبر اقتصاد في المنطقة، حققت عام 2021م نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2% بينما من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو إلى 9.6% عام 2022م وفقاً لـ Capital Economics. كما أن صندوق النقد الدولي يتوقع زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2022م إلى 7.6%، مدفوعاً بإنتاج نفطي أقوى بعد تخفيضات إنتاج أوبك + والنمو المستمر في القطاعات غير النفطية، وبدعم من زيادة الاستهلاك، وزيادة عوائد السياحة، وزيادة الإنفاق الرأسمالي المحلي.

كما شهد القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية نمواً كبيراً بمعدلات أكبر مما تم تحقيقه منذ أربع سنوات، وفقاً للخبراء. تعزى الزيادة في النمو إلى الأعمال والأنشطة الجديدة التي تعززت بشكل كبير، حيث تعافى طلب العملاء بعد جائحة كورونا (Covid-19). كما جاءت الزيادة في مستويات الأعمال متماشية مع " رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، وهي خطة إصلاح طموح تهدف في المقام الأول إلى تطوير الاقتصاد وتبويب مصادر الموارد الاقتصادية للبلاد وتخفيف الاعتماد على النفط.

انخفض أداء أسواق الأسهم الناشئة عام 2021م بنسبة -2.5% (2020م: +18.69%)، وفقاً لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة، وهو أقل بكثير من مؤشر MSCI العالمي، الذي ارتفع بنسبة 21.8% (2020م: +16.50%). هذه هي أكبر فجوة أداء سلبية



مقارنة مع مستويات الاداء للأسواق المتقدمة منذ عام 2013م، عندما بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي تقليص برنامج التسهيل الكمي بعد الأزمة المالية العالمية. قبل ذلك، لم تظهر فجوة في مستويات الأداء بهذا الحجم منذ 1997م و1988م، التي شهدت على التوالي الأزمة الآسيوية والأزمة المالية الروسية. تشكل الحرب الروسية الأوكرانية حدثاً دراماتيكياً شديداً الخطورة مازال مستمراً في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية، وإذكاء التضخم، وإضافة على تقلبات أسواق الاسهم الناشئة. انه من الصعب المبالغة في تقدير مدى خطورة الحرب بالنسبة الى الأسواق الروسية والطاقة العالمية وأسعار السلع الأساسية.

استطاعت المجموعة عام 2021م تحقيق صافي ربح بعد الضرائب قدره 73.1 مليون دولار مقارنة بخسارة صافية قدرها 52.0 مليون دولار عام 2020م. ويعزى تحسن الأداء إلى التحسن الكبير في تدفق الإيرادات بالإضافة إلى التحسن في قيمة محفظة الاستثمارات في الشركات الشقيقة. وبالمثل بلغ صافي الربح العائد لمالكي الوحدات 31.2 مليون دولار (2020م - خسارة 26.9 مليون دولار). كما كابدت المجموعة إطفاء وانخفاض قيمة للشهرة بمبلغ 17 مليون دولار (2020م - 28 مليون دولار). كما ارتفعت تكاليف الموظفين والمصاريف الإدارية بنسبة 3% من 196 مليون دولار عام 2020م إلى 203 ملايين دولار، بسبب التوسع في شبكة البيع بالتجزئة وإضافة 30 فرعاً جديداً خلال عام 2021م مع الأخذ بمعدل التضخم في الحسابان. كما عكست المجموعة مبلغ 0.7 مليون دولار عام 2021م من تعديل القيمة العادلة المعترف بها سابقاً (2020م - 7.1 ملايين دولار أمريكي)، بسبب التحسن في محفظة الاستثمارات في الشركات الشقيقة. الا أنه بسبب انخفاض سعر صرف الروبية الباكستانية مقابل الدولار الأمريكي من 160.38 روبية باكستانية في 31 ديسمبر 2020م إلى 176.42 روبية باكستانية بنهاية عام 2021م، فقد كابدت المجموعة خسارة في تحويلات العملات الأجنبية بنحو 10 ملايين دولار (2020م - 1.4 مليون دولار). كما تحسن رأس المال للدار من 137.1 مليون دولار في نهاية عام 2020م إلى 153.2 مليون دولار في نهاية عام 2021م. وبالمثل، فقد ارتفعت قيمة الوحدة السهمية للدار من 34.68 دولاراً عام 2020م إلى 38.77 دولاراً عام 2021م.

تم خلال عام 2021م تنفيذ المزيد من إجراءات حوكمة الشركات الفعالة والمرتبطة بتحسين الأداء وترشيد التكلفة على مستوى المجموعة. كما تمت إدارة تصفية أصول المضاربات التي تديرها الشركة الإسلامية بشكل أكثر مرونة وفعالية، ووضع الحالة العامة لتلك الأصول تحت المراقبة الدقيقة. متواصل المجموعة التركيز في نمو أكثر ربحية وتنوعاً في السنوات القادمة.

تخضع شركة الإثمار القابضة ش. م. ب. ("الإثمار") لرقابة مصرف البحرين المركزي وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي. الإثمار هي شركة تابعة رئيسية للمجموعة بحصة تبلغ 46.49%. على الرغم من المنافسة الشديدة والتقلبات العالمية، فقد حققت الإثمار عام 2021م ربحاً صافياً منسوباً إلى المساهمين قدره 38.6 مليون دولار مقارنة بخسارة (41.7) مليون دولار في عام 2020م. نجحت الإثمار في ابتكار سلسلة من الإجراءات المجزية التي أدت إلى تحسن في تدفق الإيرادات



من حسابات المضاربات غير المقيدة، التي زادت بنسبة 24% إلى 301 مليون دولار عام 2021م، من 243 مليون دولار عام 2020م. كما واصلت أي بي كابتال ش. م. ب. (مقفل) عام 2021م تعزيز حصتها البالغة 55.42% في مجموعة سوليدرتي القابضة ش. م. ب. ("سوليدرتي"). تقدم سوليدرتي مجموعة واسعة من خدمات التأمين التكافلي والمنتجات ذات الصلة في الشرق الأوسط. ستواصل الإثمار تركيز جهودها، مما يتيح للمجموعة الاستفادة من فرص النمو الجديدة. في 31 ديسمبر 2021م، بلغ صافي حقوق المساهمين في سوليدرتي مبلغاً قدره 172.6 مليون دولار، كما تم تحقيق ربح صافٍ عام 2021م منسوب للمساهمين قدره 9.4 ملايين دولار، مقارنة بـ 173.2 مليون دولار و9.5 ملايين دولار عام 2020م، على التوالي.

ويعزى التحسن في الأداء بشكل أساسي إلى سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الإثمار لزيادة تدفق الدخل، وتحسين أداء الشركات التابعة والكيانات المرتبطة بها. في عام 2021م تم إطفاء قيمة الشهرة واستهلاك الأصول غير الملموسة بقيمة 23.9 مليون دولار (2020م: 25.4 مليون دولار) كما تم عكس مخصص انخفاض قيمة التمويلات والاستثمارات بمبلغ قدره 27.4 مليون دولار (2020م: تم عمل مخصصات بلغت 28.7 مليون دولار).

سعيًا إلى تحسين القيمة لمساهميها، فقد وافقت الإثمار على بيع جميع عملياتها المصرفية للأفراد في مملكة البحرين، بالإضافة إلى بعض الأصول وبقية إجمالية للعمالية قدرها 2.2 مليار دولار، إلى مصرف السلام، ومقره البحرين. تمت الموافقة على الصفقة من قبل مساهمي الإثمار في 17 مارس 2022م، كما تمت الموافقة على العمالية من قبل مالكي الوحدات السهمية للدار في 14 مارس 2022م. ومن المتوقع إتمام الصفقة خلال عام 2022م. بعد إتمام هذه الصفقة، ستستمر الإثمار في تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات في مملكة البحرين.

على الرغم من التحديات التي شهدتها هذا العام، فقد واصلت الإثمار اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال الجهود الحثيثة لزيادة وتحسين القيمة لمساهميها والابتكار وتطوير المنتجات، مع ترشيد التكاليف، وتعزيز عروض خدمة العملاء، وتعزيز شبكة التوزيع الخاصة بها. بعد الانتهاء من تنفيذ الصفقة مع بنك السلام، ستخضع الإثمار لعملية إعادة تنظيم لتوحيد وتعزيز الأعمال المتبقية، في إطار وحدة أعمال واحدة.

واصل بنك فيصل المحدود، باكستان ("بنك فيصل") المملوك بنسبة 66.7% لبنك الإثمار، التوسع في شبكة البيع بالتجزئة في باكستان والخدمات الرقمية. كما حقق بنك فيصل عام 2021م صافي ربح بعد الضرائب قدره 8.4 مليارات روبية باكستانية (51.6 مليون دولار) مقارنة بـ 6.7 مليارات روبية باكستانية (41.5 مليون دولار) عام 2020م. وانخفض سعر صرف



الروبية الباكستانية مقابل الدولار من 160.4 في ديسمبر 2020م إلى 176.4 روبية باكستانية بنهاية عام 2021م. تمثلت نتائج بنك فيصل المحدود في تحقيق تدابير فعالة وفي الوقت المناسب التي تم اتخاذها للحفاظ على الإيرادات الأساسية بما يتماشى مع التحسن في هامش الخدمات المصرفية والربحية. كما سجل إجمالي الأصول لبنك فيصل زيادة بنسبة 23% على أساس العملة المحلية، من 710 مليارات روبية باكستانية (4.4 مليار دولار) في عام 2020م إلى 870 مليار روبية باكستانية (4.9 مليار دولار) في 31 ديسمبر 2021م. وخلال العام، بذل بنك فيصل جهودًا مضيئة لزيادة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير (الحسابات الجارية وحسابات التوفير) المنخفضة التكلفة نسبيًا، مما أدى إلى تحسن في نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع، من 72.1% عام 2020م إلى 75.4% عام 2021م. كما تحسنت نسبة الحسابات الجارية من 31.3% في 31 ديسمبر 2020م إلى 33.3% في 31 ديسمبر 2021م. وبالمثل سجل إجمالي الودائع زيادة بنسبة 19% عام 2021م، على أساس العملة المحلية، بقيمة 644 مليار روبية باكستانية (3.7 مليارات دولار) مقابل 541 مليار روبية باكستانية (3.4 مليارات دولار) في عام 2020م.

تماشيًا مع استراتيجية النمو التي وافق عليها مجلس الإدارة، أعادت الخدمات المصرفية للأفراد في بنك فيصل تنظيم هيكل إدارتها وقنوات التوزيع لتعزيز النمو وتحسينه، ففي عام 2021م واصل بنك فيصل الاستثمار بنجاح في توسيع شبكة الفروع وعمل على تحسين الكفاءات لتعزيز حصة الودائع. كما نفذ بنك فيصل وبنجاح واحدة من أكبر عمليات التحول إلى الصيرفة الإسلامية في المنطقة ومن المتوقع أن تكتمل هذه المسيرة - إن شاء الله - خلال عام 2022م. بالإضافة إلى ذلك، فقد قام بنك فيصل بتنفيذ وإدخال نموذج تصنيف المخاطر البيئية، وتم تطبيق إطار متكامل لإدارة المخاطر البيئية. كما تم إطلاق نموذج لقيادة الفروع للاستفادة من قوة قنوات التوزيع، لتعزيز الأعمال التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة مع تعظيم الاستفادة من الرقمنة.

في ضوء سلسلة الإجراءات التي اتخذها بنك فيصل خلال عام 2021م، أعادت وكالات التصنيف تأكيد تصنيفات بنك فيصل ومنحه نظرة مستقبلية طويلة الأجل وتصنيفات لائتمانية قصيرة الأجل عند AA وA1+ على التوالي، وفقًا لما أورده وكالات تصنيف محليتان مرموقتان. خلال عام 2021م، تم افتتاح 30 فرعًا جديدًا لتصل شبكة الفروع إلى 606 فروع منها 595 (98%) تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية. سيواصل بنك فيصل نموه الأفقي في شبكة الفروع، كما سيتم تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية، لوصول سهل وسلس للعملاء. كما ان سلسلة الفروع استطاعت زيادة حجم الودائع الأساسية منخفضة التكلفة بالإضافة إلى تحسين مزيج الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بهدف مواصلة خفض متوسط تكلفة التمويل. في عام 2021م، أطلق بنك فيصل أول بطاقة انتمان إسلامية في باكستان. من المتوقع أن تستحوذ على حصة كبيرة من السوق. سعيًا إلى تحسين



الوضع التنافسي للبنك، فقد واصل بنك فيصل التركيز في التوسع في تطوير منتجات إسلامية جديدة ومبتكرة، بهدف جذب المزيد من الودائع المنخفضة التكلفة وزيادة البيع العابر والاستفادة من أوجه التآزر مع ذراع البنك في إدارة الأصول والمملوكة له بالكامل - شركة فيصل لإدارة الأصول - والتي حققت أرباحاً صافية قدرها 243 مليون روبية باكستانية (1.5 مليون دولار) عام 2021م.

في ضوء جائحة كورونا (Covid-19)، وعلى أسس حكيمة، حافظ بنك فيصل على نسبة كفاية لرأس المال عند 17.53%. سيستمر هيكل الأعمال الجديد في بنك فيصل في تنفيذ الإستراتيجية المستقبلية في التركيز لتحويل أعمال الـ 11 فرعاً تقليدياً متبقية، للصيرفة الإسلامية خلال عام 2022م. كما قام بنك فيصل بقيادة وإدارة العديد من القروض المشتركة والصفقات الكبيرة. إن مجلس إدارة بنك فيصل واثق من أنه سيتم تحقيق التآزر، وسيتم تلبية توقعات مساهميه. سيستمر بنك فيصل في الاستثمار في البنية التحتية للفروع، التي تعكس التزاماً بتقديم تجربة للعملاء أفضل وأكثر سلاسة. كما سيواصل بنك فيصل الاستثمار في التركيز في تقديم خدمات رقمية شاملة ومبتكرة مع المضي قدماً في التوسع في التقنيات وتقديم عروض رقمية متقدمة.

أعلنت الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة ("الشركة الإسلامية")، الشركة المملوكة بالكامل للدار، عن تحقيق صافي ربح وقدره 15.7 مليون دولار عام 2021م مقارنة بصافي ربح وقدره 12.81 مليون دولار في عام 2020م (بما في ذلك إيراد غير متكرر بمبلغ 4.1 ملايين دولار). كما ارتفعت حقوق المساهمين عام 2021م إلى 104.8 ملايين دولار مقارنة بـ 88.8 مليون دولار عام 2020م. وسجل إجمالي أصول الشركة زيادة بنسبة 14% من 102.8 مليون دولار عام 2020م إلى 117.6 مليون دولار في عام 2021م. وتعزى الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة المبالغ المستحقة للشركة من الأموال تحت الإدارة. على أساس متحفظ، فقد تم تحويل مبلغ 6.4 ملايين دولار إلى احتياطي الطوارئ في 2021م. كما بلغت إجمالي الأموال تحت الإدارة 2.02 مليار دولار في ديسمبر 2021م، بانخفاض هامشي بنسبة 5% من 2.04 مليار دولار عام 2020م نتيجة التخارج الجزئي للمستثمرين.

واصلت الشركة الإسلامية عام 2021م تصفية الأصول المتبقية للمضاربات التي تم تسويقها في المملكة العربية السعودية. لذا فجميع أصول المضاربات قيد التصفية ويتم توزيع حصيلة تصفية تلك الأصول على المستثمرين وبشكل متناسب. مع التقدم في تصفية أصول المضاربات، سيتم رد المزيد من رؤوس أموال المضاربات للمستثمرين تبعاً. وفي هذا السياق فإن مستوى المخاطرة للمجموعة فيما يتعلق بالأموال تحت الإدارة، يخضع لمتابعة دقيقة ومستمرة من قبل مجلس المشرفين.



سجلت شركة المستثمرين الخليجيون لإدارة الأصول ("جيامكو")، وهي شركة مساهمة سعودية مقلدة مسجلة في المملكة العربية السعودية والتابعة للشركة الإسلامية بنسبة 73.3٪، خسارة صافية قدرها 0.4 مليون دولار عام 2021م مقارنة بخسارة صافية قدرها 0.5 مليون دولار عام 2020م. كما بلغ إجمالي الأموال تحت الإدارة لشركة جيامكو في 31 ديسمبر 2021م مبلغ 53 مليون دولار (2020م: 65 مليون دولار)، بعد التخارج الجزئي للمستثمرين خلال عام 2021م. تماشيًا مع خطة التصفية الناعمة للصناديق العقارية التي تديرها شركة جيامكو، فقد قرر مجلس إدارة الشركة تصفية أصول الصناديق العقارية الثلاثة المتبقية بنهاية عام 2022م، طبقًا لظروف السوق.

واصل بنك فيصل الإسلامي المصري ("فيصل المصري")، المملوك بنسبة 44.9٪ من الصناديق التي تديرها المجموعة، مسيرته في تقديم أداء مدهل على جميع المستويات. في 31 ديسمبر 2021م، كان سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار 15.66 جنيهًا مصرياً مقارنة بـ 15.69 جنيهًا مصرياً عام 2020م. ومع ذلك وسعيًا إلى التخفيف من آثار بعض المشكلات الاقتصادية مثل هجرة الأموال والانخفاض الحاد في عائدات السياحة والزيادة في تكلفة استيراد الأغذية، قام البنك المركزي المصري في 21 مارس 2022م بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري بنسبة 14٪ إلى 1 دولار = 18.27 جنيهًا مصرياً. فقد استطاعت السياسات النقدية والمالية المتبعة من السلطات المصرية، المحافظة على زيادة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية واستقرارها في السوق المصرية، مما عزز مكانة فيصل المصري التنافسي إلى حد كبير على المستويين المحلي والإقليمي. كما تم توسيع شبكة فروع البنك إلى 38 فرعاً، بينما من المقرر افتتاح المزيد من الفروع خلال عام 2022م.

واصل فيصل المصري سياسته المتمثلة في تعزيز قاعدته الرأسمالية وتخفيف المخاطر المتعلقة بأنشطته، ولاسيما للتخفيف من آثار جائحة كورونا (Covid-19)؛ ففي 31 ديسمبر 2021م، تحسن معدل كفاية رأس المال ("CAR") إلى 32.2٪ (2020م: 31.4٪) مقارنة بالحد الأدنى من المتطلبات الرقابية البالغ 12.5٪.

بلغ صافي ربح فيصل المصري بعد الضرائب عام 2021م 2,683 مليون جنيه مصري (171 مليون دولار) مقابل 2,058 مليون جنيه مصري (131 مليون دولار) عام 2020م. كانت نتائج عام 2021م أفضل من العام المقارن بنسبة 30٪، نتيجة للإجراءات المتبعة وتحسن تدفق الإيرادات بنسبة 15٪ عام 2021م. كما بلغ إجمالي أصول البنك بنهاية عام 2021م مبلغًا وقدره 130.9 مليار جنيه مصري (8.4 مليارات دولار) تمثل زيادة بنسبة 14٪ عن ديسمبر 2020م البالغة 114.9 مليار جنيه مصري (7.3 مليارات دولار). كما بلغت حقوق المساهمين عام 2021م مبلغًا قدره 17.0 مليار جنيه (1,086 مليون دولار) مقابل 14.4 مليارات جنيه مصري (917 مليون دولار) في العام السابق بزيادة 18.1٪. كما ارتفع حجم المدخرات وشهادات الاستثمار (الأموال تحت الإدارة) بنسبة 13.1٪ من 96.9 مليار جنيه مصري (6.2 مليارات دولار) في عام



2020م، إلى 109.6 مليارات جنيه مصري (7.0 مليارات دولار) عام 2021م. انتهاجاً للسياسة المتحفظة للحفاظ على القاعدة الرأسمالية للبنك في ظل جائحة كورونا (Covid-19) فقد وجه البنك المركزي المصري في ديسمبر 2021م تعليمات للبنوك العاملة في مصر إلى تعليق توزيعات الأرباح النقدية حتى إشعار آخر. ومن ثم لم يتم فيصل المصري بتوزيعات نقدية لعام 2020م. أما في عام 2022م، فقد وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بنسبة 8% فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021م. سيواصل فيصل المصري مسيرته في لعب دور رائد في تطوير وإزدهار الصيرفة الإسلامية في مصر وتعزيز مكانته التنافسية.

نظرة مستقبلية

في حين تستمر الشكوك فيما يتعلق بجائحة كورونا (Covid-19) والمشهد الجيوسياسي الروسي الأوكراني، ونقص الطاقة والغذاء والسلع والاضطرابات في سلاسل التوريد، نرى بزوغ العديد من الفرص الممتعة.

من المتوقع أن يستمر النمو العالمي عام 2022م وإن كان أبطأ إلى حد ما، بعد الانتعاش عام 2021م، بينما تستعد آسيا وإفريقيا، منطقتنا عملنا الرئيسيتان، لأن تظل أسرع المناطق نمواً في العالم.

من المتوقع تقليص سياسة الدعم الكمي للأسواق عام 2022م، حيث بدأ العديد من البنوك المركزية الرئيسية، محاولتهم للاقتراب من المنحنى، وتشديد السياسة النقدية سعياً إلى محاربة التضخم من خلال الرفع السريع لأسعار الفائدة، بينما يتم تقليص برامج الدعم الكمي للأسواق.

ما زلنا نرى تغييرات متسارعة عبر النظام البيئي العالمي للأعمال من الفضاء الرقمي إلى التدفقات التجارية وتحولات سلاسل التوريد، وهذه ليست سوى بعض الأسباب التي تجعلنا متحمسين لمستقبل المجموعة.

سيواصل مجلس المشرفين مسيرة الإشراف على مهمة تحقيق التوازن الصحيح بين الفرص والمخاطر التي نراها. كما سنستمر في تشجيع ابتكار المنتجات وتقديم الدعم لتوسيع شبكة الفروع والخدمات المصرفية الرقمية.

على الرغم من حالة عدم اليقين العالمية وارتفاع أسعار الفائدة، الحمد لله فقد أدت وحدات المجموعة العاملة في مصر وباكستان، أداءً مدهلاً خلال العامين السابقين. كما استمرت المشاريع المشتركة والشركات الزميلة في تعزيز مركزها التنافسي واكتساب قوة دفع للمستوى التالي من النمو في الربحية للمجموعة.

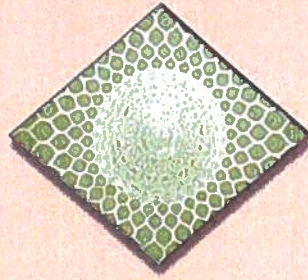


أنا على ثقة تامة، أنه من خلال الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل مجلس المشرفين، لمواصلة القيادة وتسريع توجهاتنا الاستراتيجية، سنستطيع بعون من الله، تحسين القيمة المستدامة الطويلة الأجل لأصحاب المصلحة.

بالنيابة عن مجلس المشرفين، أود أن أتقدم بشكري إلى حملة الوحدات السهمية والعملاء الكرام على دعمهم وثقتهم المستمرين، وكذلك هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، على مشورتها وتوجيهاتها القيمة.

والله ولي التوفيق.

عمرو محمد الليصل



CHAIRMAN'S MESSAGE

Dear Participants,

May the peace, blessings and mercy of Allah be upon you.

On behalf of the Board of Supervisors, I am pleased to present the fortieth annual report of Dar Al-Maal Al-Islami Trust for the financial year ended 31 December 2021.

I am pleased to report the 2021 Group's progress and key achievements. 2021 was another year of extraordinary global turbulence, with recovery from Covid-19 pandemic a mixed picture around the globe. Many of our colleagues were adversely impacted in their personal or work lives. Even now, we continue to see new Covid-19 variants emerging and we have had to adopt to a constantly changing landscape, with focus on four key pillars; Transparency; Safety; Excellence; and Innovation.

The Group around the world has continued protecting the interests of the Unitholders, while ensuring the wellbeing of colleagues and supporting our customers and other stakeholders. The spirit our colleagues have shown throughout, despite the often-difficult circumstances, has been exemplary and we are extremely proud of how we have all come out of 2021 with sustainable growth. We have continued to invest in the future of the Group, including stepping up our innovation and technology investment, and we now have an exciting set of transformative business development opportunities and partnerships to share with the investors.

Group network and Mass Retail business remain key competitive differentiators, both

strong generators of high-quality and providing higher income streams and return on capital. We are transferring our ability onboards, serve, and exceed expectations of our customers, which will help to feed our higher margins, as well as being growing sources of maintainable income.

Following a strong rebound in 2021, the global economy is entering a pronounced slowdown amid fresh threats from Covid-19 variants and a rise in inflation, debt, and income inequality that could endanger the recovery in developed economies and emerging markets. According to World Bank, global growth is expected to decelerate markedly from 5.5% in 2021 to 2.9% in 2022 with stag-inflation, and 1.5% in 2023, as pent-up demand dissipates, and as fiscal and monetary support is unknown across the globe.

The rapid spread of Omicron variant indicates that the pandemic is likely to continue to disrupt economic activity in the near term. In addition, a notable acceleration in major economies, including the United States and China, will weigh on external demand in emerging and developed economies. At a time when governments in many developing economies lack the policy space to support activities if needed, Covid-19 outbreaks, persistent supply-chain bottlenecks and inflationary pressures, government spending, and monetary policies in uncharted territories, and elevated financial vulnerabilities in large swaths of the world, could increase the risk of hard landing.

The slowdown will coincide with a widening divergence in growth rates between advanced economies, and emerging and developing economies, growth in advanced countries is expected by many analysts, to decline from 5% in 2021 to 3.8% in 2022 and 2.3% in 2023 - a pace that, while moderating, will be sufficient to restore output to their pre-pandemic trends. However, for many vulnerable economies, the setback is even larger; output of fragile and conflict-affected economies will be 7.5% below its pre-pandemic trends.

Meanwhile, rising inflation -which hits low-income workers particular hard- is constraining money policy. Global and in advanced economies, inflation is running at highest rates since 2008. The US records 41-year high inflation rate of 8.6% in May 2022. The UK inflation surged to 40-year high of 9.1% in May 2022. The Euro area inflation touched 8.1% in May 2022. In emerging markets and developing economies, it has reached its rate since 2011. Many emerging and developing economies are withdrawing policy support to contain inflationary pressures- well before the recovery is complete.

On 4 May 2022 the Fed Reserve increased its benchmark interest rate by half a percent point, in line with market expectation. This is the most aggressive step yet in its fights against a 40-year high in inflation. This is the biggest hike in two decades. On 15 June 2022, the Fed approved its largest interest rate increase of three-quarters of a percentage point, to a range of 1.5% to 1.75%. Such increase is the largest in more than a quarter of a century, to stem a surge in inflation which reached 8.6% in May 2022. Markets are now expecting the Fed to continue raising rates aggressively in the coming months to 2.75% - 3%,

Oil prices are stuck in a tight range as weakness in global oil demand and releases of strategic reserves even out, growing expectations that Europe may agree to curb oil purchases from Russia. The market has lowered its outlook for global oil demand for 2022, by one million barrel per day ("bpd"), to 100 million bpd, citing higher oil prices, a deteriorating growth outlook and escalating geopolitical tensions. In April 2022, the average price of one barrel of Brent crude oil

was \$ 104.58, compared with \$49.99 average price in January 2021. However, on 9 June 2022 the price for Brent touched \$ 123.53 per barrel.

According to the World Bank, energy prices are expected to rise more than 50% in 2022, before easing in 2023 and 2024.

The Russia-Ukraine war has triggered a costly humanitarian crisis that demands a peaceful resolution. At the same time, economic damage from the conflict will contribute to a significant slowdown in global growth in 2022 and accelerate inflation, fuel and food prices have increased rapidly, hitting vulnerable populations in low-income countries hardest. Global growth is expected to slow from an estimated 6.1% in 2021 to 3.6% in 2022 and 1.5% in 2023, as per IMF's estimates. However, beyond 2023, growth is projected to reach about 3.3% over medium term. War-induced commodity price increase, as Russia and Ukraine are major producers of grains, and weather conditions have continued to lower yields and thus contributing to the supply constraints, and broadening price pressures have led to 2022 inflation projections of 5.7% in advanced economies; 8.7% in emerging market and developed economies, 1.8% and 2.8% higher than what had been projected in early January 2022. Multilateral efforts to respond to the humanitarian crisis, prevent further economic fragmentation, maintain global liquidity, manage debt distress, tackle climate change, and end the pandemic are essential.

In line with Group's commitment to our stakeholders, we continued to advance initiatives across all business and geographies. These initiatives involve enhancing our Diversity & Inclusion practices to strengthening our commitment to Environmental, Social and Corporate Governance (ESG). According to experts, the world will need to invest \$ 9.2 trillion a year in the most polluting sectors in the coming three decades if the Paris climate goal is to be reached. We have long recognized climate changes as one of the greatest challenges of our time and its widespread impact on the environment and human health, as well as its potential to hamper economic growth. Our

approach involves sitting up attainable targets, to reduce emissions.

The economies of the Gulf Cooperation Council ("GCC") are projected to grow by 5.9% overall in 2022, following a growth of 2.2% in 2021. Recovery in 2022 is likely to continue in the medium-term, driven by the hydrocarbon and non-hydrocarbon sectors. Economies are rebounding robustly, from the Covid-19 in the course of 2021 and at the beginning of 2022. It attributes the rebound to a broadly successful vaccination rollout across the GCC, the easing of the pandemic restrictions, and developments in the hydrocarbon market. As a result, fiscal deficits have markedly improved with the GCC external balances reaching pre-pandemic levels in 2021 as energy prices and export earnings strengthened. As major hydrocarbon exporters, the GCC will also benefit from changes in the energy markets brought by the Russia-Ukraine war. GCC countries may experience strong fiscal and external surpluses, which could help spur consumer confidence and investments.

KSA the region's largest economy, in 2021 achieved a growth in GDP of 3.2% while it is expected to accelerate to 9.6% in 2022 as per Capital Economics. IMF are estimating the GDP growth rate in 2022 at 7.6%, driven by stronger oil output following OPEC+ production cuts and continued growth in non-oil sectors, and supported by stronger consumption, increased tourism, and higher domestic capital spending.

KSA's non-oil sector has also expanded at the fastest rate in over four years, according to experts. This has been due to new business and activity that boosted sharply, as client demand recovered after Covid-19. The increased in business also came in line with Vision 2030, a reform plan that aims to diversify the country's economic resources.

Performance of Emerging Equity Markets declined by -2.5% (2020: +18.69%), as per the MSCI Emerging Markets Index in 2021, significantly below that of the MSCI World Index, which was up 21.8% (2020: 16.50%). That is the largest negative performance gap to developed markets since 2013, when the US Fed began to taper its post global financial crisis quantitative easing programme. Prior to this, a performance gap of this magnitude

had not been seen since 1997 and 1988, which respectively saw the Asian Crisis and the Russian Financial Crisis. Russian-Ukraine war was a high-risk dramatic event that continues to reshape the geopolitical map, stoke inflation, and add volatility to emerging markets equities. It is difficult to overstate how dramatic the war was for the Russian markets, global energy, and commodity prices.

In 2021 the Group achieved a net profit after tax of \$ 73.1 million compared with a net loss of \$ 52.0 million in 2020. The improved performance is due to substantial enhancement in the income stream as well as improvement in values of associated entities. Similarly, the net profit attributable to Unitholders amounted to \$ 31.2 million (2020 - loss \$ 26.9 million). The Group suffered amortisation and impairment of goodwill of \$ 17 million (2020 - \$ 28 million). Staff cost and administrative expenses increased by 3% from \$ 196 million in 2020 to \$ 203 million, due to expansion in retail network by adding 30 branches in 2021 and inflation adjustment. The Group reversed a sum of \$0.7 million in 2021 from previously recognized fair value adjustment (2020 - \$ 7.1 million), due to improvement in certain assets class. Due to slide in Pakistani Rupee against the US Dollar, from PKR 160.38 at 31 December 2020 to PKR 176.42 by end of 2021, the Group suffered a foreign currency translation loss of about \$ 10 million (2020 - \$1.4 million). The Trust capital has improved from \$ 137.1 million at the end of 2020 to \$153.2 million at end of 2021. Similarly, the value of each equity participation unit has increased from \$34.68 in 2020 to \$38.77 in 2021.

Implementation of more effective corporate governance measures, as associated with improvement in performance and cost rationalisation throughout the Group, as associated with better management of IICG's Modarabas liquidation, the overall situation is kept under meticulous monitoring. We will continue to focus on more profitable and diversified growth in the coming years.

Ithmaar Holding BSC ("Ithmaar") is regulated by the Central Bank of Bahrain and its shares are listed on the Bourse of Bahrain and Dubai Financial Market. Ithmaar is a key subsidiary of the Group with 46.49% interest. Despite

the severe competition and high volatility. Ithmaar in 2021 reported a net profit attributed to shareholders of \$38.6 million compared to a loss of (\$ 41.7) million in 2020. Ithmaar has successfully devised a series of rewarding measures which resulted in improving the income from Unrestricted Investment Accounts ("URIA"), which increased by 24% to \$ 301 million in 2021, from \$ 243 million in 2020. In 2021, IB Capital BSC (c) continued to consolidate its 55.42% interest in Solidarity Group Holding B.S.C. (c) ("Solidarity"). Solidarity offers a wide range of Takaful insurance services and related products in the Middle East. Ithmaar, will continue to focus its efforts, allowing the Group to take advantage of new growth opportunities. At 31 December 2021 Solidarity's net equity amounted to \$ 172.6 million and achieved a net profit attributable to equity holders in 2021 of \$ 9.4 million, compared with \$ 173.2 million and \$ 9.5 million in 2020, respectively.

The improvement in performance is primarily, attributed to the series of measures taken by Ithmaar to increase the income stream, as improvement in performance of its subsidiaries and associated entities. In 2021 Ithmaar recognized an impairment on goodwill and amortisation of intangibles of \$ 23.9 million (2020: \$ 25.4 million) and reversal of impairment on financings and investments of \$ 27.4 million (2020: provision charge of \$ 28.7 million).

Pursuant to create value to its shareholders, Ithmaar agreed to dispose its retail banking operations in Bahrain, along with certain assets with a total transaction amount of US\$ 2.2 billion, to Al Salam Bank, based in Bahrain. The deal was approved by the shareholders of Ithmaar on 17 March 2022, as well as the DMIT Unitholders on 14 March 2022. The deal is expected to be consummated during 2022. Following this deal, Ithmaar will continue carrying on Bahrain corporate banking operations.

Despite the challenging year, Ithmaar has continued yielding the strategic decisions through meticulous efforts to further improve value to its shareholders, innovation and services, while rationalising costs, enhancing its customer service offerings and enhancing its distribution

network. Following the deal with Al Salam, Ithmaar will undergo a reorganization, to unify and strengthen the remain business, under one business unit.

Faysal Bank Limited, Pakistan ("FBL") which is 66.7% owned by Ithmaar Bank, has continued expansion of its retail network in Pakistan and digitalization. FBL achieved a net profit after tax of PKR 8.4 billion (\$ 51.6 million) compared with PKR 6.7 billion (\$ 41.5 million) in 2020. The exchange rate of PKR against the US Dollar declined from 160.4 in December 2020 to PKR 176.4 by end of 2021. FBL's result was the achievement of timely and effective measures taken for maintaining core revenue in line with improvement on banking spreads and profitability. Total assets registered an increase of 23% in local currency term, from PKR 710 billion, (\$ 4.4 billion) in 2020 to PKR 870 billion (\$4.9 billion) at 31 December 2021. During the year, FBL made concentrated efforts to acquire low-cost CASA deposit (current and saving accounts), resulting in an enhancement in CASA from 72.1% in 2020 to 75.4% in 2021. Current Accounts Ratio improved from 31.3% on December 2020 to 33.3% on 31 December 2021. Similarly, total deposits registered 19% increase in 2021, in local currency terms, amounting to PKR 644 billion, (\$ 3.7 billion) compared with PKR 541 billion (\$3.4 billion) in 2020.

In line with the growth strategy approved by the Board of Directors, FBL retail banking reorganised its management structure and distribution channels to strengthen and optimise growth. In 2021 FBL continued to successfully invest in network expansion and worked towards improving efficiencies to enhance deposits share. FBL has successfully undertaken one of the largest conversions in the region and is expected to be completed during 2022. In addition, FBL implemented Environmental Risk Rating model and implemented Environmental Risk Management framework. Branch Led model was initiated for leveraging the strength of distribution channels, for promoting commercial and SME business while maximising benefit of digitalisation.

In the light of series of measures taken by FBL during 2021, rating agencies reaffirmed FBL's ratings; long-term outlook and short-

term credit ratings of AA and A1+, respectively, as reported by two reputable local rating agencies. During 2021, FBL opened 30 new branches to achieve a network of 606 branches of which 595 (98%) are dedicated to Islamic banking. FBL will continue its horizontal growth in branch network, as strengthened by digital banking, in providing easy access to customers. These branches will not only generate low-cost core deposits but will continue to improve the current and saving accounts mix, with the goal to continue reducing the average cost of funding. In line with the peer banks, FBL continues to focus on expanding development of new innovative Islamic products, aiming to attracting more low-cost deposits and increasing cross-selling and benefiting from the synergies with its wholly owned asset management arm; Faysal Asset Management Ltd, which achieved net earnings of PKR 243 million (\$ 1.5 million) in 2021.

In the light of Covid-19 pandemic, and on prudence grounds, FBL has maintained its Capital Adequacy Ratio (CAR) at 17.53%. The new business structure at FBL, future strategy will continue to focus on conversion of remaining 11 conventional branches during 2022, Islamic finance which enjoyed a successful year, taking lead role in several syndications and big-ticket transactions. FBL is confident that synergies will be captured, and expectations of its shareholders will be met. FBL will continue to invest in branch infrastructure. Reflecting FBL's commitment to provide a better, easier, and seamless customer experience. FBL is focused on providing comprehensive yet innovative digital services and will continue to invest in technologies, to improve FBL's digital offerings.

Islamic Investment Company of the Gulf (Bahamas) Limited ("IICG"), DMI's wholly owned subsidiary, reported a net profit of \$ 15.7 million in 2021 compared to \$ 12.81 million in 2020 (inclusive of non-recurring income of \$ 4.1 million). Shareholder's equity in 2021 increased to \$ 104.8 million compared to \$88.8 million in 2020. IICG's total assets reported an increase by 14%, from \$102.8 million in 2020, to \$117.6 million in 2021. The increase is primarily attributed to increase in amounts due from funds under management. On conservative

ground, a sum of \$6.4 million has been transferred to Contingency Reserve in 2021. IICG's Funds Under Management amounted to \$ 2.02 billion in December 2021, a marginal decrease of 5% from \$ 2.04 billion in 2020, due to partial redemptions to the investors.

IICG has continued liquidation of its Modarabas in KSA. All such Modaraba assets are under liquidation and distributions to investors, proportionately. As the liquidation of the assets progresses, further repayments of Modarabas capital, will be made as and when more assets are liquidated. The overall Group risk in respect of Funds Under Management is under close monitoring.

IICG's 73.3% owned subsidiary, Gulf Investors Asset Management Company ("GIAMCO"), a Saudi closed joint stock company registered in the Kingdom of Saudi Arabia, recorded a net loss of \$0.4 million in 2021 compared to a net loss of \$ 0.5 million in 2020. Total Funds Under Management as at December 31, 2021, amounted to \$ 53 million (2020: \$65 million), following distribution to investors during 2021. In line with the soft liquidation plan of GIAMCO's Modarabas, the Board decided to fully liquidate the remainder of GIAMCO's three real estate funds by end of 2022.

Faisal Islamic Bank of Egypt ("FIBE"), 44.9% owned by Group's managed funds, has continued its journey in delivering stunning performance at all levels. As at December 31, 2021, the exchange rate was L.E. 15.66 compared with L.E.15.69 in 2020. However, pursuant to address economic problems e.g., migration of funds, sharp drop in proceeds from tourism and surge in cost of import of foods, the Central Bank of Egypt on 21 March 2022, devalued the Egypt Pounds by 14%, to US\$ 1 = L.E. 18.27. FIBE has maintained its leadership in Islamic banking activities within the Egyptian market and strengthened its competitive position considerably on local and regional levels. Branch network expanded to 38 branches, while more branches are planned for in 2022.

FIBE has continued its policy of strengthening its capital base and mitigating the risks related to its activities, in particular to absorb the impact of Covid-19 pandemic.

As 31 December 2021, the Capital Adequacy Ratio ("CAR") for FIBE improved to 32.2% (2020: 31.4%) as compared with a regulatory minimum requirement of 12.5%

FIBE's net profit after tax in 2021 amounted to L.E. 2,683 million (\$ 171 million) compared with L.E. 2,058 million (\$ 131 million) in 2020. The results for 2021 have been higher than the comparative year by 30%, due to improvement in income stream by 15%. Total assets in 2021 amounted to L.E. 130.9 billion (\$ 8.4 billion) represents an increase by 14% over December 2020 of L.E. 114.9 billion (\$7.3 billion). Shareholders' equity in 2021 amounted to L.E. 17.0 billion (\$ 1,086 million) compared to L.E. 14.4 billion (\$ 917 million) for the previous year, an increase by 18.1%. The most important source of funds for the Bank, savings pools and investment certificates (funds under management) increased by 13.1%, from L.E. 96.9 billion (\$6.2 billion) in 2020, to L.E. 109.6 billion (\$ 7.0 billion) in 2021. Pursuant to preserve the capital base of banks in view of Covid-19 pandemic, in December 2020, the Central Bank of Egypt directed banks to suspend dividend pay outs, until further notice. Thus, FIBE did not approve cash dividends for 2020. However, for 2021, the shareholders have approved 8% dividend pay-out. FIBE will continue its journey, in playing a leading role in the development and flourishing of Islamic banking in Egypt and consolidation of its position.

Outlook

Whilst uncertainties persist in relation to Covid-19 and the Russian-Ukraine geopolitical landscape, shortage of energy, food, commodities, and disruptions in supply chains, we see plenty of opportunities that are compelling.

Global growth is expected to continue in 2022 albeit somewhat slower after the recovery in 2021. Asia and Africa, our main

regions, are poised to remain the fastest growing areas in the world.

It is expected that policy support scale back, as a number of central banks, in their attempt to come closer the curve, tighten policy to counter inflation leading to rising interest rates, and fiscal programmes are eased.

We continue to see accelerated changes across the global business ecosystem from digital space, to trade flows and supply chains shifts, and these are just some of the reasons why we are excited at the prospects of the Group.

The Board of Supervisors will continue to oversee the task of striking the right balance between the opportunities and risks that we see. We will continue to encourage product innovation and have extended support to branch expansion and digitalization.

Despite the global uncertainties and rising interest rates, Alhamdu Lillah, Group's operating arms in Egypt and Pakistan have shown a stunning performance. The joint ventures and associates have continued to consolidate their position and gaining traction for the next level of growth in profitability.

I am confident that, with the actions we have outlined to continue driving and indeed accelerating our strategic directions, we will create long term and sustainable value for our stakeholders.

On behalf of the Board of Supervisors, I would like to thank our participants for their continued support, the Religious Board for its counsel and guidance.

Allah is the purveyor of success.

Amr Mohammed Al Faisal

البند الثاني

تلقي تقرير هيئة الرقابة الشرعية

اطلعت هيئة الرقابة الشرعية على عمليات دار المال الإسلامي القابضة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، وقدمت تقريرها طبقاً للمادة (6) من وثيقة التأسيس.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر أنه تم الإطلاع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال دار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م".

الرجاء التكرم بالإطلاع.



DAR AL-MAAL AL-ISLAMI TRUST

دار المال الإسلامي القابضة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

عن أعمال (الدار) ومؤسساتها وشركاتها
في المدة من أول يناير 2021م إلى آخر ديسمبر 2021م

اجتمعت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدار المال الإسلامي القابضة يوم الخميس 3
ذو القعدة 1443هـ الموافق 2 يونيو 2022م ، في القاهرة - جمهورية مصر العربية.

وقامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية باستعراض ومراجعة الأعمال الاستثمارية (للدار)
ومؤسساتها وشركاتها عن المدة المشار إليها.

وقد قامت الهيئة بمراجعة بنود ميزانية العام المالي 2021م المعروضة عليها، والحسابات
المالية المدققة، وبعد المناقشة والمراجعة واستعراض جلسات الهيئة طوال العام المذكور وما
صدر بهذه الجلسات من فتاوى وقرارات بخصوص الأعمال الاستثمارية، فإن الهيئة ترى أن ما
قامت به (الدار) وشركاتها ومؤسساتها من أعمال استثمارية ومشروعات وخدمات مصرفية
طوال العام المذكور هو في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ووفقاً للعقود النمطية
التي أقرتها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مسبقاً.

وتشكر الهيئة القائمين على إدارة (الدار) لتفهمهم وحسن تطبيقهم للعقود النمطية والقيام
بتنفيذ تعليمات وتوجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية واتباع قواعد الشريعة الإسلامية
الغراء وتطبيق أحكامها ، وترجو الهيئة (للدار) ومؤسساتها وشركاتها التوفيق والنجاح المستمر
إن شاء الله رب العالمين.

والله ولي التوفيق ،

الدكتور نصر فريد واصل
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
لدار المال الإسلامي القابضة

البند الثالث

تلقي تقرير المراجعين للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

قام مدققو الحسابات السادة / برايس ووتر هاوس كوبرز بمراجعة عمليات دار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (11) من وثيقة التأسيس. وقد تم نشر التقرير بالموقع الإلكتروني للدار بتاريخ 22 أغسطس 2022م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر أنه قد تم تلقي تقرير المراجعين حول البيانات المالية لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية التي بدأت في 1 يناير 2021م وانتهت في 31 ديسمبر 2021م".

الرجاء التكرم بالإطلاع.



REPORT OF THE INDEPENDENT AUDITOR

To the Bearers and Owners of Equity Participations of Dar Al-Maal Al-Islami Trust

Independent auditor's report to the Bearers and Owners of Equity Participants of Dar Al-Maal Al-Islami Trust

Report on the audit of the consolidated financial statements

Our opinion

In our opinion, the consolidated financial statements present fairly, in all material respects, the consolidated financial position of Dar Al-Maal Al-Islami Trust (the "Parent Company") and its subsidiaries (together referred to as "the Group") as at 31 December 2021 and its consolidated financial performance and consolidated cash flows for the year then ended in accordance with International Financial Reporting Standards.

What we have audited

The Group's consolidated financial statements comprise:

- the consolidated statement of financial position as at 31 December 2021;
- the consolidated statement of income for the year then ended;
- the consolidated statement of comprehensive income for the year then ended;
- the consolidated statement of changes in equity for the year then ended;
- the consolidated statement of cash flows for the year then ended; and
- the notes to the consolidated financial statements, which include significant accounting policies and other explanatory information.

Basis for opinion

We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing (ISAs). Our responsibilities under those standards are further described in the *Auditor's Responsibilities for the audit of the consolidated financial statements* section of our report.

We believe that the audit evidence we have obtained is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion.

Independence

We are independent of the Group in accordance with the International Code of Ethics for Professional Accountants (including International Independence Standards) issued by the International Ethics Standards Board for Accountants (IESBA Code) and the ethical requirements that are relevant to our audit of the consolidated financial statements in the United Arab Emirates. We have fulfilled our other ethical responsibilities in accordance with these requirements and the IESBA code.

Emphasis of matter

Claims against Islamic Investment Company of the Gulf (Bahamas) Limited

We draw your attention to Note 37 to the consolidated financial statements which sets out details of the circumstances and status of various claims against Islamic Investment Company of the Gulf (Bahamas) Limited ("IICG"), a subsidiary of the Group, amounting to US dollars 102.7 million as at 31 December 2021 (31 December 2020: US dollars 100.7 million), in respect of IICG's fund management operations. IICG is contesting the validity and jurisdiction of such claims which are in various stages of appeal. Our opinion is not modified in respect of this matter.

PricewaterhouseCoopers (Dubai Branch), Licence no. 102451
Emaar Square, Building 5, P O Box 11987, Dubai - United Arab Emirates
T: +971 (0)4 304 3100, F: +971 (0)4 346 9150, www.pwc.com/me

Jacques Fakhoury, Douglas O'Mahony, Murad Alnsour and Rami Sarhan are registered as practising auditors with the UAE Ministry of Economy



Independent auditor's report to the Bearers and Owners of Equity Participations of Dar Al-Maal Al-Islami Trust (continued)

Report on the audit of the consolidated financial statements (continued)

Other information

The Board of Supervisors are responsible for the other information. The other information comprises the chairman's message and the report of the religious board but does not include the consolidated financial statements and our auditor's report thereon.

Our opinion on the consolidated financial statements does not cover the other information and we do not express any form of assurance conclusion thereon.

In connection with our audit of the consolidated financial statements, our responsibility is to read the other information identified above and, in doing so, consider whether the other information is materially inconsistent with the consolidated financial statements or our knowledge obtained in the audit, or otherwise appears to be materially misstated.

If, based on the work we have performed, we conclude that there is a material misstatement of this other information, we are required to report that fact. We have nothing to report in this regard.

Responsibilities of the Board of Supervisors and those charged with governance for the consolidated financial statements

The Board of Supervisors are responsible for the preparation and fair presentation of the consolidated financial statements in accordance with International Financial Reporting Standards, and for such internal control as the Board of Supervisors determine is necessary to enable the preparation of consolidated financial statements that are free from material misstatement, whether due to fraud or error.

In preparing the consolidated financial statements, the Board of Supervisors are responsible for assessing the Group's ability to continue as a going concern, disclosing, as applicable, matters related to going concern and using the going concern basis of accounting unless the Board of Supervisors either intend to liquidate the Group or to cease operations, or have no realistic alternative but to do so.

Those charged with governance are responsible for overseeing the Group's financial reporting process.

Auditor's responsibilities for the audit of the consolidated financial statements

Our objectives are to obtain reasonable assurance about whether the consolidated financial statements as a whole are free from material misstatement, whether due to fraud or error, and to issue an auditor's report that includes our opinion. Reasonable assurance is a high level of assurance but is not a guarantee that an audit conducted in accordance with ISAs will always detect a material misstatement when it exists. Misstatements can arise from fraud or error and are considered material if, individually or in the aggregate, they could reasonably be expected to influence the economic decisions of users taken on the basis of these consolidated financial statements.



Independent auditor's report to the Bearers and Owners of Equity Participations of Dar Al-Maal Al-Islami Trust (continued)

Report on the audit of the consolidated financial statements (continued)

Auditor's responsibilities for the audit of the consolidated financial statements (continued)

As part of an audit in accordance with ISAs, we exercise professional judgment and maintain professional scepticism throughout the audit. We also:

- Identify and assess the risks of material misstatement of the consolidated financial statements, whether due to fraud or error, design and perform audit procedures responsive to those risks, and obtain audit evidence that is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion. The risk of not detecting a material misstatement resulting from fraud is higher than for one resulting from error, as fraud may involve collusion, forgery, intentional omissions, misrepresentations, or the override of internal control.
- Obtain an understanding of internal control relevant to the audit in order to design audit procedures that are appropriate in the circumstances, but not for the purpose of expressing an opinion on the effectiveness of the Group's internal control.
- Evaluate the appropriateness of accounting policies used and the reasonableness of accounting estimates and related disclosures made by the Board of Supervisors.
- Conclude on the appropriateness of the Board of Supervisors' use of the going concern basis of accounting and, based on the audit evidence obtained, whether a material uncertainty exists related to events or conditions that may cast significant doubt on the Group's ability to continue as a going concern. If we conclude that a material uncertainty exists, we are required to draw attention in our auditor's report to the related disclosures in the consolidated financial statements or, if such disclosures are inadequate, to modify our opinion. Our conclusions are based on the audit evidence obtained up to the date of our auditor's report. However, future events or conditions may cause the Group to cease to continue as a going concern.
- Evaluate the overall presentation, structure and content of the consolidated financial statements, including the disclosures, and whether the consolidated financial statements represent the underlying transactions and events in a manner that achieves fair presentation.
- Obtain sufficient appropriate audit evidence regarding the financial information of the entities or business activities within the Group to express an opinion on the consolidated financial statements. We are responsible for the direction, supervision and performance of the Group audit. We remain solely responsible for our audit opinion.

We communicate with those charged with governance regarding, among other matters, the planned scope and timing of the audit and significant audit findings, including any significant deficiencies in internal control that we identify during our audit.

PricewaterhouseCoopers
22 August 2022

البند الرابع

تلقي البيانات المالية الموحدة والمراجعة لدار المال الإسلامي القابضة وذلك
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

وفقاً للمادة (11) من وثيقة التأسيس فقد تم إعداد البيانات المالية الشاملة للميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والإيضاحات المتعلقة بهما عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، حيث قرر مجلس المشرفين الموافقة على البيانات المالية الشاملة للميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م وذلك لعرضها على الاجتماع السنوي العام العادي. وقد تم نشرها بالموقع الإلكتروني للدار منذ 22 أغسطس 2022م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر اعتماد البيانات المالية الموحدة والمراجعة لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية التي بدأت في 1 يناير 2021م وانتهت في 31 ديسمبر 2021م".

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.



دار المال الإسلامي القابضة

ملخص البيانات المالية الموحدة المدققة

و تقرير رئيس مجلس المشرفين

لعام 2021م

البيان الموحد للمركز المالي في 31 ديسمبر
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

2020	2021	
		الأصول
735,993	453,304	التفدية وما يعادلها
111,367	110,411	النقد في البنك المركزي - احتياطي قانوني
135,681	301,291	الإستثمارات مع مؤسسات إسلامية
185,742	166,063	الأوراق المالية بالقيمة العادلة - قائمة الدخل
1,661,192	1,955,788	الأوراق المالية بالقيمة العادلة - قائمة الدخل الشامل
58,677	85,749	الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة المتناقصة
1,078,633	1,031,590	الإستثمارات في التمويل
445,575	429,529	الحسابات المدينة والأصول الأخرى
171	195	الضرائب المستحقة
3,341	9,608	الضرائب المؤجلة المدينة
348,977	356,648	الإستثمارات في العقارات
272,018	192,259	الإستثمارات في تطوير العقارات
657,161	709,395	الإستثمارات في الشركات الشقيقة
155,288	170,572	المباني والمعدات وحقوق الإستخدام
242,927	234,202	أصول غير ملموسة
6,092,743	6,206,604	إجمالي الأصول
		الإلتزامات
612,532	575,787	الحسابات المستحقة الدفع
1,777	5,142	الضريبة الجارية المستحقة
3,944,032	3,803,486	مطلوبات لعملاء
1,077,340	1,347,024	مطلوبات لبنوك ومؤسسات مالية
64,100	62,055	المخصصات
3,643	3,356	الضرائب المؤجلة المستحقة
5,703,424	5,796,850	إجمالي الإلتزامات
		حقوق ملكية الوحدات السهمية
390,316	385,160	رأس المال
(253,242)	(231,935)	الإحتياطيات
137,074	153,225	رأس مال حملة الوحدات السهمية
252,245	256,529	حقوق الأقلية
389,319	409,754	إجمالي حقوق الملكية
6,092,743	6,206,604	إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات
3,952,481	3,952,481	عدد الوحدات السهمية للدار
34.68	38.77	حصة الوحدة السهمية (بالدولار)

بيان الإيرادات الموحد للسنة المنتهية 31 ديسمبر
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

2020	2021	
		الدخل
70,299	158,829	إدارة الصناديق والخدمات
15,620	7,511	إيرادات من الإستثمارات - عن طريق قائمة الدخل
142,559	152,731	إيرادات من الإستثمارات - عن طريق قائمة الدخل الشامل
8,293	2,483	إيرادات من الإستثمارات - عن طريق الإطفاء
6,669	9,007	الإيرادات من الإستثمارات مع المؤسسات الإسلامية
96,986	59,902	الإيرادات من الإستثمارات والتمويل
38,220	49,820	الإيرادات من الإستثمارات
60,094	38,026	أرباح وخسائر أخرى
438,740	478,309	
(241,309)	(214,320)	الأرباح المدفوعة للمؤسسات المالية والمستثمرين
197,431	263,989	إيرادات التشغيل
		المصروفات
(98,359)	(96,827)	تكاليف الموظفين
(97,988)	(105,965)	المصروفات العامة والإدارية
(48,406)	(38,838)	الإستهلاك وإضمحلال شهرة محل
(19,668)	18,041	أرباح / (خسارة) أسعار الصرف
7,115	(734)	(مخصص) إضمحلال الأصول / انعكاس
(257,306)	(224,323)	مجموع المصروفات
(59,875)	39,666	(خسائر) / أرباح التشغيل
33,282	63,264	حصة أرباح الشركات الشقيقة
(26,593)	102,930	(الخسارة) / الأرباح عن السنة قبل الضرائب الدخل
(25,411)	(29,860)	الضرائب
(52,004)	73,070	(الخسارة) / الأرباح عن السنة
		موزعة كالتالي:
(26,890)	31,154	لحملة الوحدات السهمية
(25,114)	41,916	حقوق الأقلية
(52,004)	73,070	

البند الخامس

التصديق على مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين

وفقاً للمادة (8 "1") من وثيقة التأسيس فإن من صلاحيات الاجتماع السنوي العام التصديق على مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين.

وفي هذا الخصوص يعلن الرئيس أن مجلس المشرفين قرر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 فبراير 2020م تجميد مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين.

البند السادس

الموافقة على تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2022م

وفقاً لأحكام المادة (8 "1") من وثيقة التأسيس فإن من صلاحيات الاجتماع السنوي العام العادي الموافقة أو عدم الموافقة على توصية مجلس المشرفين بتعيين / إعادة تعيين مدققي حسابات دار المال الإسلامي القابضة. وفي هذا الصدد فقد اتخذ مجلس المشرفين القرار التالي:

"التوصية للاجتماع السنوي العام العادي بإعادة تعيين السادة / برايس ووتر هاوس كوبرز مدققين لحسابات دار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية 2022م".

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر إعادة تعيين السادة / برايس ووتر هاوس كوبرز، كمراجعي الحسابات لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية 2022م وتفويض مجلس المشرفين بتحديد أتعابهم".

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.

البند السابع

قبول استقالة الدكتور / عبد العزيز عبد الله الفدا من مجلس المشرفين

بتاريخ 29 أغسطس 2021م قدم الدكتور / عبد العزيز عبد الله الفدا استقالته من مجلس المشرفين، وفي اجتماعه المنعقد في 30 أغسطس 2022م قرر مجلس المشرفين قبول الإستقالة.

والإستقالة معروضة على الاجتماع للنظر في قبولها.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع العام غير العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر قبول استقالة الدكتور / عبد العزيز عبد الله الفدا من مجلس المشرفين".

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.